المصـــــدر : المعرفة
التـــاريخ : 01-08-2007 العـــدد : 149
الصفحـات : 68 المسلسل : 15

وجهة نظر

الحياة جملة من الأحداث والمواقف..
ومع كل حدث هناك وجهة نظر..
وملامح الشخصية تحددها وجهات النظر..
و«المعرفة» تريد من هذا الباب أن تقول: إن اختلاف وجهات النظر طبيعة انسانية ينبغي ألا تفسد للود قضية كما نردد دوما.
وإذا كان تضاد وجهات النظر نقمة، فإن تنوعها نعمة يجب أن نحسن تناولها.
ضيفنا العزيز:د.نياف رشيد الجابري. أستاذ اقتصاديات التعليم المساعد كلية التربية والعلوم الانسانية بجامعة طيبة بالمدينة المنورة

نياف الجابري

حمّى اللّه المشروع من.. «حمّى ديسمبر» !!

- **تسعة مليارات ريال تكلفة مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم العام.. والتنفيذ خلال ست سنوات.**

*هذا المبلغ المالي الكبير، وبدون مبالغة، يعكس توجهًا جادًا ومشكورًا من قبل قيادتنا الحكيمة نحو تطوير التعليم العام. الكرة الآن في ملعب المسؤولين عن التعليم العام والمسؤولين عن المشروع، فالمورد المالي متوافر والدعم الحكومي المعنوي المرافق للدعم المالي متوافر كذلك. أما بالنسبة للفترة المقررة لتنفيذ المشروع فقد تكون أقل من اللازم؛ هذه الفترة في تقديري الشخصي غير كافية لتلمّس النتائج؛ خذ على سبيل المثال تطوير أداء المعلمين والمعلمات (في إطار المشروع)، سوف يحتاج مثل هذا التطوير إلى أكثر من ست سنوات (عشر سنوات على الأقل) لمعرفة أثر التطوير والتدريب وقياس مخرجاته والحكم عليها.

- **إنفاق ٥,١ مليار سنويًا لتنفيذ برامج مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم.**

*هذا الأسلوب جعل من موارد المشروع المالية، عبارة عن ميزانية سنوية، تضاف إلى الميزانية السنوية لوزارة التربية والتعليم. ولخشية كل الخشية أن يتم التعامل مع المبلغ السنوي بأسلوب ميزانية البنود ووفق حالة «حمى ديسمبر» الشهيرة، حيث تعمد كل وحدة أداء، في آخر السنة، إلى تصريف كل ما تبقى لديها من موارد مالية كيفما اتفق حتى تضمن نفس المخصص أو أكثر منه في السنة الجديدة.

- **التأكيد على أهمية تكوين معايير تقيس كفاءة العملية التعليمية (اللجنة الوزارية المشكلة لمشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم العام).**

*لا بأس هذه هي الطريقة الأسلم لتبرير الصرف على عمليات المشروع وأنشطته المختلفة. لكن لابد من التأكيد هنا على ألا تكون هذه المعايير معايير عن بعد: أعني بذلك تلك المعايير المعتمدة على اختبارات واستبانات صُممت وأُعدّت عن بعد، في غرف ومكاتب بعيدة عن الميدان التعليمي، بدون أن تتاح فرصه لفريق المشروع لمعرفة الواقع التعليمي الذي سوف نطوره بكل دقة. أذكر أن وزارة التربية والتعليم، وقبل أكثر من عشر سنوات، قد أعلنت عن عزمها على إجراء تقييم شامل للواقع التعليمي، وحتى الآن لم يتم ذلك التقييم الشامل. اللهم إلا مشروع التقويم الشامل للمدرسة، وحسبك ما قيل وزيد وعيد عنه... الخلاصة أتمنى أن يسبق تنفيذ المشروع تشكيل فرق تقييم ميداني، تشخص الواقع على أساس معايير شاملة للعملية «التربوية» قبل «التورط» في عملية تطوير

المصـــــدر : المعرفة
التـــاريخ : 01-08-2007 العـــدد : 149
الصفحـات : 69 المسلسل : 15

- ربما تم التعامل مع بعض المعلمين بطريقة «الشيك الذهبي».
- هناك معلمون في الميدان التربوي السعودي، من الصعب إعادة تأهيلهم.
- توطين الإشراف التربوي «داخل المدرسة» أسلوب مناسب لرفع كفاءة الإشراف التربوي.
- أسلوب «رتب المعلمين» مفيد جدًا في اتجاهين.
- لسنا بحاجة إلى قدر كبير من الإداريين في الحقل التربوي.

المصـــــدر : المعرفة
التـــاريخ : 01-08-2007 العـــدد : 149
الصفحـات : 70 المسلسل : 15

وجهة نظر

سطحية او جزئية.

- برنامج تطوير المناهج التعليمية (أحد برامج المشروع).

*يشكو المهتمون بتطوير المناهج في مجتمعنا التربوي، من ان عملية التطوير عندنا (وعلى الدوام) هي عملية تغيير في شكل وصياغة الكتاب المدرسي، وربما رضي اولئك الشاكون بتحويل كتبنا المدرسية إلى وسائط الكترونية. وهذا في رأيي ليس تطويرًا، هو في تقديري إبهار تكنولوجي لا اكثر، وقد يخبئ وراءه تخلفًا تربويًا فيما يتعلق بالمناهج الدراسية. التطوير في المناهج يجب ان يمس دور المعلم والمتعلم، والطريقة التي تتم بها عملية التعلم. تعليمنا يعاني من معلم «ملقن» وطالب «مستكين»، كسلا او خوفًا او منتظرًا للاختبارات ليملي بما لديه. كما يعاني من إدارة صف لا تجيد سوى أسهل طرق إدارة الصف (طريقة المحاضره). لو حقق المشروع شيئًا في اتجاه «الطالب كمركز لعملية التعلم «Student-Centered Learning»، فسوف يكون هذا حتمًا مؤشر نجاح، ونقلة نوعية في التعليم السعودي. صحيح ان التعليم الإلكتروني قد يكسب الطالب مهارات التعلم الذاتي، وبات غاية من أجل ردم الهوة الرقمية «Digital Gap» ولكنه قد يكون سببًا في ضعف الجانب الإنساني التفاعلي لدى التلميذ.

- برنامج إعادة تأهيل المعلمين والمعلمات (أحد برامج المشروع).

*هناك معنيون في الميدان التربوي السعودي، خصوصًا في المرحلة الابتدائية، من الصعب إعادة تأهيلهم، لانه حالما ينتهي هذا المشروع، يكونون قد وصلوا إلى سن التقاعد، وبالتالي فإن عملية إعادة تأهيلهم سوف تكون هدرًا تربويًا، كما ان بقاءهم في الميدان التربوي وبأداء لا يواكب لتعليم المتطور سوف يكون كذلك هدرًا بطريقه اخرى. إذًا ما هي الطريقة المناسبة للتعامل مع هؤلاء المعلمين بما يحفظ حقوقهم؟ اعتقد ان تقاعدهم المبكر مع افتراض بقائهم في التعليم من الناحية الوظيفية المالية اسلوب مناسب، وربما تم التعامل معهم وفق طريقة «الشيك الذهبي» التي اتبعتها بعض المؤسسات العامة عقب الخصخصة، بمعنى ان تصرف رواتبهم عقب تقاعدهم المبكر، كما لو كانوا قد انهوا الحياة الوظيفية من حيث المرتبات، والاستعاضة عنهم بمعلمين جدد يشترط في توظيفهم وجود الميول الحسنة نحو مهنة التعليم وإجادة مهارات تعليمية معاصرة من أهمها مهارات الحاسب الآلي وكفايات استخدامه في الأعمال التربوية واليومية الأخرى.

- الحديث عن تطوير المعلمين والمعلمات يقود دائما الى الحديث عن التدريب التربوي للمعلمين.

*صحيح، ففيما يتعلق بالتدريب التربوي لدينا مشكلة كبيرة، وهي عدم وجود العدد الكافي من المدربين التربويين المؤهلين، خصوصًا في ظل بعد الجامعات (كليات التربية) عن المشكلات التربويه الميدانية، وإذا ما كلفنا المعلمين المتميزين بالتدريب التربوي فسوف يخسرهم الميدان التعليمي نفسه كمعلمين متميزين. إذًا ما الحل؟ الحل في رأيي هو توطين التدريب التربوي في المدارس من خلال أساليب موجهة للتدريب التربوي داخل المدرسة. ما المانع ان تغلق المدرسة في يومين او ثلاثة في العام امام الطلاب، ويكون هذان اليومان او الثلاثة فرصة لعقد ورش تدريبية ودروس نموذجية وقراءات موجهة وغيرها من أساليب «تدريب الاقران» التي تمارسها هيئة التدريس في المدرسة بإشراف مدير المدرسة؟ أعجبتني المراكز التدريبية التي انشئت مؤخرًا في المناطق والادارات التعليمية، ولا مشكلة

المصـــــدر : المعرفة
التـــاريخ : 01-08-2007 العـــدد : 149
الصفحـات : 71 المسلسل : 15

التفتيش التربوي مطلوب في عصر المدارس المكتفية ذاتيًا من المعلمين والمدربين والمشرفين التربويين.

الخوف كل الخوف أن يتحول الكتاب الورقي إلى كتاب إلكتروني و..السلام!

نياف الجابري

في بقائها. فهي يمكن أن توجه السياسات العامة للتدريب، كما انها يمكن ان تقدم بعض المبادرات التدريبية التي يصعب تقديمها في المدارس. ولكن من المهم حقيقة ان يكون التدريب لحل مشكلة في ميدانها.

- الصورة لن تكتمل عند الحديث عن تطوير المعلمين والمعلمات بدون الاشارة الى الاشراف التربوي.

* الإشراف التربوي، بطريقته الممارسة حاليًا في وزارة التربية والتعليم، يبدو ضعيف الفائدة. فالمشرفون التربويون غير مؤهلين جيدًا (الاقلة منهم). كما أن هناك شكوى واضحة وتذمرًا في الميدان التربوي من معايير اختيار المشرفين التربويين. إضافة إلى ذلك، فإن المشرف التربوي يغطي نطاقًا واسعًا من الميدان التربوي، وبالتالي فإن إشرافه يكون محدود الجدوى. طالما انحصر همه في تغطية كل هذا الكم الهائل من المدارس. ناهيك عن الطبيعة الإدارية البحتة لمعظم أعمال المشرفين. أتصور أن في عملية «توطين الإشراف التربوي داخل المدرسة» أسلوبًا مناسبًا لرفع كفاءة وفعالية الإشراف التربوي. وذلك بأسلوب «مدير المدرسة مشرف مقيم» أو بأسلوب «زملاء المعلمين». والاسلوب الاخير مفيد جدًا في اتجاهين: الاتجاه الأول لأنه سيخلق نوعًا من التنافس بين المعلمين ويحقق قدرًا كبيرًا من الرضا الوظيفي. إذ سيولد لدى المعلمين الطموح في الترقي الوظيفي والمعنوي دون ان يفقدوا مهنة التعليم أو يهجروها إلى المهام الإدارية. والاتجاه الثاني لأنه سوف يرفع من كفاءة المشرف التربوي، حيث إن نطاق إشرافه سوف يصبح محدودًا بحدود مدرسته أو المدارس القريبة منها، وعلى قلة من المعلمين الشباب بحيث يستطيع النهوض بأدائهم الفني. ثم إن المعلم المشرف سوف لن يفقد عمله التعليمي الأساسي.

- توطين التدريب التربوي وتوطين الإشراف التربوي يحتاج إلى رقابة محكمة، وبالتالي سوف يعيدنا إلى حقبة التفتيش التربوي.

* هناك تصور خاطئ ليس له أساس من الصحة، وهو أن التوجيه التربوي ثم الإشراف التربوي قد جاءا كتطور زمني للتفتيش التربوي، وبالتالي فإن التفتيش التربوي شيء من الماضي؛ بالعكس التفتيش التربوي مطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى باعتباره نشاطًا تنويميًا ورقابيًا ومحاسبيًا.

إن هيئة تفتيش محدودة العدد ومنتخبة دوريًا من خيرة التربويين تتبع كل إدارة تعليمية، هي خير ضابط لأداء مدارسنا بوصفها «منظمات متعلمة» تمارس التربية والتعليم والتعلم والتدريب والإشراف التربوي الموطن بداخلها. والتفتيش التربوي قد يشمل أداء المدرسة بوصفها مؤسسة اجتماعية تخدم المجتمع من حولها.

الخلاصة أن التفتيش التربوي مطلوب في عصر المدارس المكتفية ذاتيًا من المعلمين والمدربين والمشرفين التربويين.

- برنامج تحسين البيئة التربوية (أحد برامج المشروع).

* دعني الآن من الحديث عن المدرسة الإلكترونية والوسائط الإلكترونية و لسبورات الذكية وحاسب الى لكل طالب وغيرها، وهي طموحات مشروعة فيما يتعلق بالبيئة التربوية على كل حال. ولكن دعني أثير قضية مهمة في مجال البيئة التربوية. وإن بدت هامشية للبعض، وهي قضية التغذية المدرسية: إن تغذية مدرسية سليمة تعني جسدًا سليمًا، وجسدًا سليمًا يعني عقلاً وروحًا سليمين. وبالتالي تربية وتعليمًا سليمين أيضًا... هي سلسلة تبدأ من التغذية السليمة وتعود إليها. تصور طلابًا يدرسون درسًا في مادة العلوم عن التغذية السليمة ومجموعات الأغذية والطعام المتوازن والماء النظيف غير الملوث، ليجدوا المقصف المدرسي يقدم لهم أسوأ المأكولات والمشروبات فيمه غذائيه ونظافه، إلى جانب المياه الصدئه والملوثة من البرادات المدرسية.

نياف الجابري

المصـــــدر : المعرفة
التـــاريخ : 01-08-2007 العـــدد : 149
الصفحـات : 72 المسلسل : 15

وجهة نظر

ثورة الاتصال والمعلومات عامل مساعدة كبير في توفير المواد التدريبية للمدرسة بأقل تكلفة وأسرع وقت.

لابد أن توجد القيادات التربوية في داخل كل مدرسة وتقيم فيها.

الاحظ على المشروع التكتم، غير المقصود فيما توقع، وعدم إعلان تفصيلاته وطرحه للمناقشة أمام الرأي العام.

- **برنامج النشاط اللاصفي (أحد برامج المشروع).**

* غياب أو ندرة أو سوء تنفيذ وإدارة الأنشطة اللاصفية عامل مهم من أهم العوامل التي تخفض من جودة التعليم بكافة مستوياته. والنشاط اللاصفي، بصورته السليمة، هو الغائب الثاني في مدارسنا بعد التغذية المدرسية. الأنشطة اللاصفية ليست مجرد أنشطة منبرية تقليدية تأتي على هيئة مسرحيات أو محاضرات سقيمة. الأنشطة اللاصفية مجال للإبداع والابتكار والتجديد وضخ الدماء في العروق، مجال لتعديل السلوك الحركي والانفعالي، مجال لبناء الشخصية المتفاعلة والمندمجة والمسؤولة اجتماعيًا. هناك الأنشطة التطوعية بحسب ما يحتاجه المجتمع وتفرضه الظروف المجتمعية من حول المدرسة، وهناك الزيارات الميدانية للمصانع وأماكن العمل المختلفة وللآثار ومواقع الأحداث التاريخية، ولا أريد أن أحجّر واسعًا من الأمثلة والأفكار في هذه المساحة الضيقة.

- **القيادة التربوية لم تخصص ببرنامج في المشروع.**

* أوافقك في جدارتها ببرنامج خاص، ولكن أشد بقولك القيادة التربوية، وليس كما هو شائع قولهم الإدارة التربوية، فنحن على كل حال لسنا بحاجة إلى قدر كبير من الإداريين في الحقل التربوي، بينما الحاجة قائمة وماسة دائمًا وأبدًا إلى القادة التربويين في المنظمات التربوية. القيادة التربوية تتلخص في التأثير على أفراد المدرسة من طلاب ومعلمين وموظفين لتحقيق أهداف المدرسة بدافع محبة وإقتناع وليس بدافع خوف من سلطة ما، والارتفاع بمستوى أداء هؤلاء جميعًا معلمين ومتعلمين على حد سواء. وهنا لابد أن توجد القيادات التربوية في داخل كل مدرسة وتقيم فيها، بحسب الفكرة التي ناقشناها قبل قليل فيما يتعلق بتوطين الإشراف التربوي والتدريب التربوي داخل المدارس المتعلمة. القائد كالكنز الثمين الذي يجب أن ينقب عنه، ولكن المشكلة أن القيادة عمل مضن، والمشكلة الأخرى ضعف حوافز تولي الأعمال القيادية في المدارس، مما يجعل كثيرًا من القادة الحقيقيين بعيدين عن العمل القيادي، بينما كثر أولئك الذين يصلون إلى مراكز القيادة هروبًا من فشلهم في التدريس أو بحثًا عن البهرجة الاجتماعية!

- **تطوير السياسة التعليمية كذلك لم يخصص ببرنامج من ضمن برامج المشروع.**

* بعض السياسات التربوية لدينا بحاجة إلى مراجعة في إطار التطوير الذي يعد به المشروع! خذ على سبيل المثال سياسة الزامية التعليم أو سياسة طول اليوم والعام الدراسي، وهذه الأخيرة تحتاج إلى مراجعة وتطوير. اليوم الدراسي عندنا قصير مقارنة بكثير من دول العالم المتقدمة تربويًا. كما أن العام الدراسي في نظامنا التعليمي قصير هو الآخر، حتى مع احتساب أيام الاختبارات من ضمن أيام العام الدراسي، والتي تقتنص ما لا يقل عن ستة أسابيع.

- **مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم سيسهم في انتشال نحو ٥ ملايين طالب وطالبة من اسلوب التلقين المتبع حاليًا في المدارس (وزارة التربية والتعليم).**

* أفلحت الوزارة إن فعلت، لكن يجب التفريق بين التلقين وبين الحفظ كمهارة تعلمية تتطلبها بعض مجالات المعرفة. القرآن الكريم والحديث النبوي وبقية التراث الديني واللغوي يحتاج إلى الحفظ كثيرًا كمطلب ثقافي. الحفظ كملكة ومهارة مطلوب تربويًا، لكن المذموم دائمًا هو الترديد الببغائي لمقولات لا يفقه الطالب معناها.

المصـــــدر : المعرفة
التـــاريخ : 01-08-2007 العـــدد : 149
الصفحـات : 73 المسلسل : 15

كالطلبة الذين كانوا يحفظون ويرددون قديمًا في القرى والبوادي مقولة «لا ترم قشر الموز على الرصيف» بينما لم تر تلك المناطق فاكهة الموز في ذلك الوقت ولا يوجد بها ارصفة! المذموم هو أن يبقى الطالب ساكنًا، ينتظر المعلومة، دون أن يكلف نفسه شيئًا من عناء البحث عنها، أو حتى إيجاد تفسير لها.

- **إن المشروع يتضمن إعادة تأهيل ٤٠٠ ألف معلم ومعلمة من خلال دورات تدريبية مكثفة تساهم في تزويدهم بالقدرات والمهارات التي تمكنهم من إدارة الفصل الدراسي، وتصقل مواهبهم وتساهم في زيادة ولاء المعلمين للمهنة (الأمير الدكتور خالد المشاري، نائب وزير التربية والتعليم).**

* السؤال أين المدربون المؤهلون فنيًا والكافون عددًا؟

أعود إلى ما قلناه قبل قليل بصدد فكرة توطين الإشراف والتدريب التربوي في المدارس بالاستعانة بالقيادات التربوية المقيمة في المدرسة والاستعانة بتقنية المعلومات والاتصال في هذا المجال، يمكن للمدرسة أن تصبح بيئة تدريبية جيدة بإشراف مدير المدرسة وبوجود المعلمين، المشرفين، المدربين، وفق فكرة «رتب المعلمين»، مع نظام تفتيش صارم وكفء. الأمر لا يمنع الاستعانة في هذه المرحلة بخبرات ومؤسسات دولية في هذا المجال، أو بالقطاع الخاص، وهذا كما هو الحاصل الآن في دورات تطوير الذات والبرمجة اللغوية العصبية وما شابهها. أربعمائة ألف معلم ومعلمة يمكن توفير تدريب جيد لهم، من خلال مواد تدريبية تصل إلى المدرسة بطرق تقنية يمارسها المعلمون والمعلمات ومديرو ومديرات المدارس بأساليب تدريب الأقران والدروس النموذجية والزيارات المتبادلة. والأمر ميسور في ظل وجود ثورة معلوماتية واتصالية ماثلة للعيان. أضف إلى ذلك أن المعلمين والمعلمات اليوم جميعهم تقريبًا من حملة الشهادة الجامعية.

- **وزارة التربية والتعليم في السعودية حددت ٣٩ خطوة لتنفيذ مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام (صحيفة الشرق الأوسط).**

*ما هي هذه الخطوات التسع والثلاثون؟ لاحظ على هذا المشروع التكتم غير المقصود فيما أتوقع، وعدم إعلان تفصيلاته وطرحه للمناقشة من قبل الرأي العام، خصوصًا الرأي العام التربوي، وهذه الخطوة من أبجديات التخطيط التربوي، حيث لابد من طرح الخطه التربويه في وسائل الإعلام العامة، لمناقشتها الناس فيستفيد القائمون على المشروع من وجهات النظر المختلفة عن طريق رصدها بأسلوب علمي تحليلي مناسب. كما أن هذه الخطوة سوف تضمن تأييد المواطنين والتربويين في المدارس للمشروع وتفهم توجهاته وأهدافه، وبالتالي دعمه معنويًا وفنيًا وربما ماديًا (لم لا؟).

- **من الواضح أن المشروع الضخم الذي خصص له تسعة مليارات ريال سعودي يشكل نقلة نوعية في أسلوب التطوير التربوي بحيث يتم فيه التركيز على المنهج الاستراتيجي المؤسسي الشمولي. ومن هذا المنطلق أتمنى على إخواني وزملائي في قطاع التربية والتعليم، الكف عن إطلاق المبادرات التطويرية الجزئية التي يمكن وصفها في معظم الأحيان بالفقاعات التطويرية، (أ.د. عبدالرحمن أحمد صائغ).**

*توقعت أن يطرح أستاذنا الدكتور عبدالرحمن صائغ رأيًا ويعلنه حول هذا المشروع، فهو أحد خبراء التجديد التربوي، وأثني على ماقاله الدكتور عبدالرحمن بأن المشروع «يتوقع له» أن يكون نقلة نوعية في أسلوب التطوير التربوي، كما أثني على أهمية النظرة الاستراتيجية والمؤسسية والشمولية. وإذا كان لي من وجهة نظر حول المشروع فيمكنني التأكيد على حساسيته وخطورته، فهو يأتي وقد بلغت الشكوى من جودة التعليم أيما مبلغ، وقد

نياف الجابري

المصـــــدر : المعرفة
التـــاريخ : 01-08-2007 العـــدد : 149
الصفحـات : 74 المسلسل : 15

وجهة نظر

سبق بعده مبادرات لم يكتب لها النجاح. وإذا ما أسيء تنفيذه – لا سمح الله- ولم يات بثماره المأمولة فسوف يكون له أثر مثبط لكافة المشروعات من هذا النوع في مجال التعليم أو في أي مجال اجتماعي مستقبلاً، وسيولد إحباطاً من الصعب تجاوزه. ناهيك عن المسؤولية عن الأموال التي سوف تصرف على التنفيذ. هما أنها القائمون على المشروع لانريد –بإذن الله- إلا النجاح وتحقيق الأهداف المرجوة. وكما قيل «ليس هناك من يخطط للفشل، ولكن هناك من يفشل في التخطيط».

طالب عدد من أعضاء مجلس الشورى بضرورة دعوة وزير التربية والتعليم لحضور إحدى جلسات المجلس المقبلة لمناقشته في عدة أمور تخص وزارته أبرزها مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير التعليم العام (خبر صحفي).

*وقرأت أيضاً أن مجلس الشورى طالب بخفض ميزانية التعليم من الميزانية العامة للدولة طالما أننا نصرف عليه أكثر من الدول المتقدمة، وأن مستوى التعليم لدينا في انحدار. القضية ليست أن نصرف على التعليم أكثر من غيرنا، بقدر ما هي القيمة التربوية التي يضيفها هذا الصرف على تعليمنا أو بتعبير «Value for money» في علم اقتصاديات التعليم. إذا كنا نجد نتيجة تربوية مأمولة لما نصرفه على التعليم من مال فلا غضاضة من زيادة مخصص التعليم من الميزانية أو من الدخل القومي، أو بدعمه من فائض الميزانية كما في حالة مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم. على العموم فمقارنة مجلس الشورى للصرف على التعليم لا تستقيم وفق منطق اقتصاديات التعليم. فالقيمة الحقيقية لما نصرفه على التعليم أقل مما تصرفه الدول المتقدمة وفق عدد من المقاييس لعل من أشهرها مقياس تكلفة الطالب.

- «وزارة التربية والتعليم تشكو من قلة عدد المعلمين، بينما تؤكد وزارة الخدمة المدنية أن لديها من المعلمين أكثر مما هو مطلوب».

*هناك هدر تربوي فيما يتعلق بتوزيع المعلمين في الميدان التربوي، والدليل على ذلك انخفاض معدل «طالب/معلم» لدينا. فمنذ أكثر من عشر سنوات والإحصاءات تكشف أن هذا المعدل منخفض وأنه لم يتحسن حتى اليوم؛ ومن المفارقات أن معدل طالب/معلم يقدر لدينا بحوالي ١/١٥ وقد يقل، في حين يقترب معدل طالب/فصل من ١/٢٠ وقد يتجاوز. هذا يعني أن انخفاض معدل طالب/معلم مؤشر هدر ولا يمكن أن يعد مؤشر جودة طالما أن الفصول مزدحمة بالطلاب. المشكلة قد تحتاج إلى حلول جذرية. قد يقال إن المدارس النائية أو المباني المستأجرة هي السبب. ولكن الأمر لايبدو كذلك. اذهب إلى مدرسة ثانوية في مبنى حكومي في إحدى المدن الكبرى. واقسم عدد الطلاب على عدد المعلمين، وستجد أن الرقم لايتجاوز ٢٠، بينما متوسط عدد الطلاب في الفصل لايقل عن ٤٠. ما السبب إذاً؟ اتوقع أن توزيع المعلمين حسب التخصص سبب جوهري، خاصة مع وجود سقف أعلى للعبء التدريسي للمعلم (٢٤ حصة في الأسبوع). والسبب الآخر الملحوظ هو تضخم الهياكل الإدارية في جهاز وزارة التربية والتعليم وفي إدارات التعليم، ووجود عدد كبير من شاغلي الوظائف التعليمية يمارسون وظائف إدارية لا تتطلب كوادر تربوية. ثم إن وزارة الخدمة المدنية ربما قد حسبت مديري المدارس ووكلاءها والمرشدين الطلابيين من ضمن هيئات التدريس، بينما يعملون بعيداً عن الفصول الدراسية!

- «الخوف كل الخوف أن نصرف الملايين في دورات وانتدابات والنتيجة تغيير غلاف كتاب مدرسي» (إحسان فقيه - عضو مجلس الشورى).

* والخوف كله أن يتحول الكتاب الورقي إلى كتاب إلكتروني؛ والسلام. مع أنني لا أحب التشاؤم.

- مشروع عبدالله بن عبدالعزيز وابنائه الطلبة والطالبات للحاسب الآلي (وطني). ربما ضاع في خضم

المصـــــدر : المعرفة
التـــاريخ : 01-08-2007 العـــدد : 149
الصفحـات : 75 المسلسل : 15

> القيمة الحقيقية لما نصرفه على التعليم أقل مما تصرفه الدول المتقدمة.

> عدد كبير من شاغلي الوظائف التعليمية يمارسون وظائف إدارية لا تتطلب كوادر تربوية.

> لدينا خلل هيكلي في سياسة توزيع المعلمين على المدارس تسبب هدرًا صارخ.

المشروع الجديد لتطوير التعليم.

※ لم اسمع عنه شيئًا منذ مدة طويلة. من المؤكد انه قد ضاع قبل ظهور المشروع الجديد. اتمنى ان يجده احد ويضمه للمشروع الجديد. فمشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم العام قد يستوعب مشروع وطني السابق. ارأيت ان مثل هذه المشروعات خطيرة جدًا فيما لو – لا سمح الله– انها لم تحقق ما هو مرجو منها؟

- النقلة التطويرية المطلوبة في منظومتنا التعليمية، من خلال المشروع، نتمنى الا تكون عملية مرتبطة بسنوات محددة، بل أن تتحول إلى حركة مستمرة ودائمة وممتدة، ليصبح التطوير هو الاسلوب المعتاد الذي تسير عليه مدارسنا واجهزتنا التعليمية وليس عملا استثنائيا (د. عبدالله بن سعيد ابو راس).

※ لو رسخ مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم العام «ثقافة التطوير المستمر» لدى افراد منظومه التعليم العام في المملكة، فقد انجز هدفًا كبيرًا. ربما كان في خانة النتائج المرغوبة غير المقصودة حسب مفاهيم التقويم التربوي. لكن المشروع جاء في تقديري لاستكمال جوانب نقص في تعليمنا جعلته دون مستوى الحد الادنى من الاداء. فإذا ما ساعدنا المشروع على تخطي هذا الحد الادنى، فواجبنا بعد ذلك هو عدم النزول، ولايضمن البقاء فوق «خط فقر الجودة» إلا سيادة ثقافة التطوير المستمر.

القطاع الخاص غائب تمامًا فيما ذكر عن مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم العام.

※ اشك في قدرة القطاع الخاص المحلي في الإسهام في تنفيذ المشروع. واكن قد يستخدم المشروع تعاقدات جانبية مع القطاع الخاص في أداء بعض المهام في إطار المشروع. وقد يتعاقد المشروع مع خبراء تابعين للقطاع الخاص في مجال الاستشارة مثلاً.

استفتاء الرأي العام لم يرد ضمن تفصيلات المشروع المعلنة.

※ تحدثنا قبل قليل عن ضرورة إطلاع الرأي العام على تفصيلات المشروع كخطوة هامة من خطواته، ويمكن ان اضيف إلى ذلك ان استفتاء الرأي العام يؤدي إلى معرفة المزيد من التوقعات لدى الناس عن المشروع وعن التعليم العام ككل. وهذه التوقعات موجهات ضرورية للقائم بالتخطيط التربوي. اضف إلى ذلك جانبًا مهمًا وهو التزام القائمين على المشروع بالمسؤولية امام الناس وامام الرأي العام. وهذا الأمر يغيب عن ممارستنا المحاسبية دائمًا. الالتزام امام المواطنين وتوقع مساءلتهم سيكون دافعًا قويًا للقائمين على المشروع نحو تجويد الاداء.

الاستعانة بالخبرات العالمية والمحلية في المشروع لضمان نجاحه.

※ من الناحيه الاستشارية الأمر مفيد جدًا. وكذلك زيارة القائمين على المشروع لنظم تعليمية متقدمة أمر مفيد هو الآخر. ولا ينبغي في هذا الجانب التركيز على المدرسة الغربية (اوروبا، امريكا، كندا....) ولا على المدرسة الشرقية (اليابان، ماليزيا، هونج كونج....) ولكن يفترض رصد الخبرات الناجحة والتجارب المثمرة شرقًا او غربًا، ومراعاة المتغيرات المتوقعة عند نقل التجارب ومواءمتها. لقد حلمنا بتطبيق تجربة المدرسة الثانوية الشاملة الأمريكية ولم نستطع تحقيق هذا الحلم. اما خبراء المنظمات الدولية فمعظم اعمالهم وتجاربهم فكانت منصبة على دول تعيش في فقر مدقع (جنوب الصحراء الإفريقية وافغانستان مثلاً) نحن نحلم بتعليم زاق تحلم به اغنى دول العالم. ■

نياف الجابري